الْمَجَازُ

بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ

المجلس الثاني

لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ /

مُحَمَّد مُحَمَّدِيْ بْنِ مُحَمَّدْ جَمِيل النُّورسْتَانِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ وَ غَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضل له ومَن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وبعد:

فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثةٍ بدعة، وكل بدعةٍ ضلالة، وكل ضلالةٍ في النار، ثم أما بعد:

هذه المحاضرة وهذا الموضوع؛ يأتي ضمن سلسلةٍ تتعلق بإبراز منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع النصوص، وتحديد منهج التعامل مع النصوص؛ هو بداية الطريق، إما إلى الاستقامة وإما إلى الانحراف، من هنا يكون الطريق ويكون تحديد المراد، هو يكون الوضوح طريقة التعامل مع النصوص، كيف تُفهم النصوص وكيف يُتعامل معها، هذا هو الموضوع الذي يهتم به أهل السنة والجماعة بما يليق بمكانته وخطورته، ولذلك بدأ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه بـ: «باب بدء الوحي»، لأن الوحي؛ هو أول الطريق وآخره، وهو الذي يجب أن نرجع إليه، الوحي قرآنًا وسنة، وجميع مَن ينتسب إلى الإسلام بدون استثناء يؤمنون بأهمية الوحي، لا أستثني في ذلك أحدًا، مع ذلك كثيرٌ من الطوائف تقع في الانحراف؛ لانحرافهم في نظرتهم إلى النصوص قوةً ومكانةً، وفي طريقة التعامل مع النصوص وفي طريقة فَهم النصوص.

لذلك سبق أن طرح أصحاب هذا المخيم؛ مخيم «نور على الدرب» سلسلة من المحاضرات تتعلق بمنهج أهل السنة وإبراز منهج أهل السنة قبل سنوات، ودارت الأيام وما استطعنا أن ننجز منها إلا هذه المحاضرة التي كان المفروض أن تكون بعد سلسلةٍ من المحاضرات، واليوم نكمل ما يتعلق بالمجاز، وأسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يوفقنا لما يرضيه في هذه الموضوعات، إن توفيق الله عَزَّوَجَلَّ وإعانته وتسديده، فهو الذي ينجح فيه ويسعد به العبد، ونسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يوفقنا ويسددنا وأن يوفقنا إلى ما فيه رضاه.

نكمل موضوع المجاز إن شاء الله، ثم أسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يوفقنا لبداية المشروع من بدايته، محاضرات تتعلق بهذا السياق.

أخذنا في موضوع المجاز في الحلقة الماضية؛ بعض المحاور المهمة جدًّا التي عادةً لا يُلتفت إليها، وعدم الالتفات إليها هو الذي خلق الموضوع بشكلٍ عميق، حتى وصلنا إلى هذه المرحلة التي يُنظر فيها إلى مَن يشكك في شرعية المجاز، يُنظر إليه على أنه يعاكس طريقة جماهير المسلمين، مع أن الحقيقة الذي يقول بهذه النظرية وتوابعها هو الذي يخرج عن مسلَّمات أهل السنة والجماعة.

لماذا وصلنا إلى هذه المرحلة..؟ ستأتي الإشارة إلى أشياء منها، وسبقت الإشارة إلى كثيرٍ من الأمور التي تتعلق بها، سبق أن ذكرنا تعريف المجاز والحقيقة، ذكرت أيضًا تحرير محل النزاع، وأن النزاع ليس في كون هذه اللغة العظيمة فيها من السعة ما لا نجده في أي لغةٍ أخرى، فيها من التوسع والتفنن في الأساليب ما لا يوجد في أي لغةٍ أخرى، ولذلك تشرفت بأن آخر كتابٍ.. الكتاب الذي هَيمن على الكتب السابقة كان بهذه اللغة، وقد نوَّه الله ﷻ بكون كتابه باللغة العربية في تسعة مواضع في القرآن الكريم، ليس إخبارًا فقط، ما يحتاج أن يخبرنا أحد أن هذا القرآن باللغة العربية، ليس إخبارًا فقط وإنما تنويهًا، وأيضًا إشارةً إلى أن نلتزم بأساليب هذه اللغة في فَهم هذا القرآن.

تحرير محل النزاع، ليست القضية في هذا الجانب، القضية في مصطلحٍ يستتبع منظومة، وهذه المنظومة فيها أحكام وهذه الأحكام لا بد أن تقول بها إذا كنت من القائلين بالمجاز، وإلا..

أعيد وأقول: هذا التوسع إذا سمي بالمجاز؛ لا مانع، ولكن لماذا لا نسميه مجاز؟ لأن كل مَن يسميه مجازًا سيكون محجوجًا من قِبل المجازيين، سميته مجازًا؛ لا بد أن تقول بالأحكام التي نحن حددناها، فنقول له لا كرامة لاصطلاحكم ولا كرامة لهذه المنظومة التي تتنكر للمسلَّمات، وهذا الذي ينبغي أن نسلكه مع المصطلحات التي ينشئها ويختللها المبتدعة.

ثم ذكرت أثر المتكلمين عمومًا والمعتزلة خصوصًا في تدوين علم البلاغة، لأن كثيرًا من الناس يقول: علم البلاغة يوصف بأنه علم المجاز، ويقال بأن المجاز أبرز ما يتميز به هذا العلم، وهو يمثل الثلث عند البلاغي، الذي ينكر هذه الحقيقة -هذه النظرية-، فهو ينكر في أقل الأحوال؛ ثلث علم البلاغة.

ذكرت الأقوال التي توضح لنا أن علم البلاغة نفسه مخترق بشكل عميق، وذكرت أن المراحل التي مر بها علم البلاغة؛ أشهرها ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: يمثلها معتزلي، **المرحلة الأخيرة:** يمثلها معتزلي، وما بينهما يمثلهما أشاعرة، ولذلك أنا لما أدرس علم البلاغة؛ ليس من الضروري أن أُحسن الظن بكل ما فيه، لا، لأن كثيرًا من مباحثه –أقول كثيرًا– قد تم دسُّها في هذا العلم لأغراضٍ معروفة منه المجاز، ولا زالت السلسلة جارية كما سأشير –بإذن الله–، ولذلك أنا أطلت في هذا الموضوع أثر المتكلمين في تدوين علم البلاغة، حتى نعرف أن هناك آثارًا واضحة جدًّا لهؤلاء في هذا العلم، مما يدل على أننا لسنا أمام قضيةٍ علمية بل أمام لعبةٍ لعبها المعتزلة لأغراضٍ خاصة بهم.

ثم ذكرت في المحاضرة السابقة –وهذه المحاضرة السابقة مفرغة– الذي يريد أن يرجع إليها هي مفرغة وموجودة في القناة، ذكرت فيها أيضًا أسباب اهتمام المعتزلة باللغة، أولًا: وأسباب اهتمامهم بالتفسير، وبيَّنت أن الأسباب كلها ترجع إلى أصولهم، حماية أصولهم، صيانة أصولهم، وتطويع الآيات والأحاديث لأصولهم، ثم بيَّنت في تلك المحاضرة أن المعتزلة هم الذين اخترعوا نظرية المجاز، وذكرت هذا من أقوالهم هم، ثم نأتي نُحسن الظن بهم! هو بنفسه يعترف أنني أنا أنشأته ولغرضٍ معين، هو بنفسه يعترف، وأنا أذكر لما كنت أكتب في المجاز؛ أنا لم أهتم بصميم الموضوع، اهتممت بهذه الأمور لأن لها أثر في النظر إلى الأصل، ثم بيَّنت أغراض المعتزلة ومَن معهم، أغراضهم من اختراع المجاز، وحتى تكون السلسلة مترابطة؛ سأعيد ذكر بعض الأقوال ثم أنطلق إلى المحاور الجديدة، وهذه المحاور الجديدة أيضًا كنت ذكرت في المحاضرة أنني سأتناولها، ولكن يبدو أن الوقت لم يسعها.

مجالات اعتمادهم على المجاز، حتى نبين شدة حاجتهم إلى المجاز، ليست القضية كما يقولون أنهم يعتمدون عليها في باب الصفات، لا، سأذكر المجالات.

– **محور:** بعض المجازيين من المتكلمين قد تجاوز المجاز إلى أصلٍ يريه هو أكثر، وهذا لا يُذكر في كتب البلاغة، إذا كان ابن تيمية ينكر المجاز ويشنع عليه؛ لماذا لا تنكر على الزمخشري الذي رد على المجازيون؟ واستهزأ بهم واستخف بهم؟! لماذا لا تنكر عليه؟!، وغيره من البلاغيين الذين... لماذا الزمخشري يتمسك بالمجاز ثم يتجاوزه؟ لماذا؟ لأن الوظيفة التي أنيطت بالمجاز؛ وجد أصلًا آخر يريه

هو أكثر، وبالتالي استخف بالمجازيين، رد عليهم رد عنيف، حتى رد عليه الرازي برد أعنف، الحرب بينهم.

- **ثم المحور الرابع الجديد:** المجاز بين النفي والإثبات.

وإلى الآن لسنا قد وصلنا إلى صميم الموضوع، سأبدأه بتمهيد، هذا التمهيد يهمنا جدًّا، كيف تُعرض هذه المسألة في كتب أصول الفقه؟ حتى نعرف أن الأساليب التي تُعرض بها هذه المسائل في هذه الكتب؛ ليست دقيقة –ليست علمية-.

- ثم الأقوال في المجاز.
- بعدها وقفة مع موقف شيخ الإسلام من المجاز.
- بعدها إبطال المجاز من سبعة محاور.
- أخيرًا: القرينة في المجاز بين الحقيقة والوهم.

المجاز؛ لا بد فيه من أمرين ذكرتهما في محاضرة سابقة، من علاقةٍ تربط بين الحقيقة والمجاز، ومن قرينةٍ تدل على أن المراد هنا هو المجاز وليس الحقيقة، لا بد من أمرين، سيتبين لنا أن القرائن التي ذكروها وتوسعوا فيها حتى أنهم ذكروا من القرائن قرينة الضد، كون الشيء ضدًّا لشيء؛ هذا أبعد ما يكون، قالوا: أيضًا هذه من القرينة، ذكرها بعضهم، إذن ليست هناك...، سنكتشف أن هذه القرائن؛ على تعددها وكثرتها وتنوعها ترجع إلى أصلٍ واحد من أصول المتكلمين وهو تقديم العقل على النقل، كلها ترجع إليه، مما يدل على أن هذه القضية عبثٌ بدايةً وفي الوسط ونهايةً.

وأنا أقول: لو كانت هذه القضية علمية بحتة؛ كان الخلاف فيها مما يسع الجميع، ولكن مسألة بهذه الخطورة؛ الاستهانة بها مما يحيرني كثيرًا، كثير من الإخوة يقول لا يكلف نفسه أن يقرأ موقف شيخ الإسلام، شيخ الإسلام.. كان موقفه سدًّا للذريعة، ويكذب في هذا، ليس موقفه سدًّا للذريعة، سأبين هذا إذن بالتفصيل، ليس موقفه سدًّا للذريعة، مَن ابن تيمية حتى يأتي إلى ظاهرة لغوية معروفة يعرفها العرب ويستعملها العرب، يأتي ابن تيمية وينكرها سدًّا للذريعة، مَن هو؟ ليس له ولا لغيره من آلاف ابن تيمية أن ينكر شيئًا معروفًا في لغة العرب، ليس له، إذن القضية ليست بهذه السهولة والبساطة.

طيب؛ أنا أقول بالنسبة للمحاضرة السابقة؛ أرجوا أن تستمعوا إليها أو تقرأوها وهي مفرغة كما قلت، أنا سأذكر بعض الأقوال التي سبقت فقط لتذكرنا ببعض ما ذكرته في ذلك الوقت.

يقول أحدهم: -وهو الدكتور منير سلطان-: يقول وهو يستعرض فضل المتكلمين على علم البلاغة: **وتفوقهم على اللغويين**، -سنجد في هذه النصوص التي أذكرها؛ أن هناك مواجهة بين المتكلمين وبين اللغوين، طيب؛ مَن أنت حتى تواجههم؟ أنت دخيل في هذا المجال، تواجه المتكلمين اللغويين؟ مما يدل على أن هناك شيئًا يريد أن يدُسَّه-، يقول: **ونريد أن نشير هنا إلى فضلهم على البلاغة العربية عامةً، وعلى نظرية الإعجاز بخاصة في جانبها الفني، ونلخص ذلك في:**

أولًا: المجاز اللغوي.

ثانيًا: التأثير النفسي.

ثالثًا: دراسة الجمال والذوق الأدبي.

أولًا: المجاز اللغوي: وقد لجأ المعتزلة لهذا الباب حتى يتسع أمامهم القول –ما يتورطوا فيه- **وحتى يُفلتوا** –انتبهوا- **من تلك القيود التي ألزمهم بها المجسِّمة**، -المجسمة هذا تعبير المتكلمين، أهل السنة عندهم مجسمة-، **حتى يفلتوا من تلك القيود التي ألزمهم بها المجسمة وغيره من الطوائف وبخاصةٍ حين عالجوا التشبيه في القرآن الكريم، ولقد هاجموا اللغويين.** -مَن الذي هاجم؟ المتكلمون هاجموا اللغويين، هذا يدل على أنهم أولًا: دُخلاء وثانيًا: على قدرٍ كبير من الجرأة التي تخول له أنه يهاجم المختص في مجاله، هاجموا اللغويين-، **والمفسرين البسطاء الذين يلتزمون ظاهر اللفظ، وراحوا ينزهون الذات الإلهية عن كل ما ينالها من حسية، وجنحوا إلى الصور الذهنية والخيارات المتضمنة**، -الذي يُثبته المعتزلة؛ ليس هو الإله الذين نحن نعبده، الإله الذي نجن نعبده؛ نحن نحبه وهو يحبنا، ونسأل الله ﷻ أن نكون ممن يحبهم، أليس كذلك؟- والإله الذي يُثبته المعتزلة؛ لا يجوز أن يحب العباد ولا يجوز أن يحبه العباد، مع أن قضية العبادة كلها مبنية على المحبة، المحبة أساس العبادة، وهناك إله يسمى الإله الميتافيزيقي، يثبتها رستم، هؤلاء يثبتون ذلك لله الذي ليس له حقيقة، أما الإله الذي أنزل الوحي وعرَّف نفسه بنفسه؛ لا، هذا الإله...

يقول: **ليبرزوا معانيها البعيدة في نفوس الناس وكان عُدَّتهم في ذلك المجاز اللغوي.**

يقول أيضًا أحد الدكاترة يقول: أن المتكلمين الذي شغلوا أو أشغلوا أنفسهم بتنزيه النص القرآني المجافاة العقل واللغة، يقول: استثمروا الرصيد اللغوي البلاغي لتفسير قضية الإعجاز القرآني وذلك لأن هو –كما يقول هو- أثار اللغويون مجموعةً من الأسئلة الفكرية حول انسجام النص القرآني –اللي هو الإعجاز-، ولم يعد الجواب اللغوي كافيًا كما قال الجاحظ -إمامهم-، بل صارت الاستعانة بالمنطق أمرًا ملحًّا.

الاستعانة بماذا؟ هم يبحثون عن اليقين، واليقين لا يمكن أن يحصل لهم من التوصل، وبالتالي يذهبون إلى باب مَن؟ إلى باب رستم حتى يعطيهم ما يفيد اليقين.

يقول: وفي هذا الإطار طوِّر مفهوم المجاز من المستوى اللغوي العام إلى المستوى الكلامي الخاص الذي يعني تحول الدلالة، (المجاز في مقابل الحقيقة).

ويقول أحدهم: لقد حاولوا –المعتزلة- تخليص العقيدة من كل.. –لا حول ولا قوة إلا بالله، هم حاولوا- تخليص العقيدة من كل ما لابسها من سوء فَهم، وكان مبدأ التوحيد عندهم منطلقًا أساسيًا لمبحثهم في المجاز، -دفاعًا عن ماذا؟ عن الألوهية-، من كل ما يمكن أن يقوم حولها من فَهمٍ يؤدي إلى التجسيم والتشبيه وقد واجهوا كل النصوص القرآنية، -واجهوها-، أو الأحاديث الشريفة التي تتعارض مع عقيدتهم.

واجهوا اللغويين، واجهوا النصوص القرآنية، وواجهوا الأحاديث، طيب؛ مَن تكون أنت حتى لا يواجهوك؟ سموك هاشميًّا، سموك مجسمًا، سموك.. أنت عندهم رخيص، طيب؛ كل هذه المواجهة لماذا؟ حتى يدافعوا عن أصولهم هم، لو وجدوا أصولهم في القرآن؛ ما واجهوا القرآن، لو وجدوا أصولهم في الأحاديث؛ ما واجهوا المحدثين كما سيأتي هنا.

يقول أحدهم وهو الدكتور أحمد صبحي، يقول: صعوبةٌ أخرى واجهها المعتزلة بعد أن ذهبوا في التنزيه إلى حد نفي أدنى مماثلةٍ بين الله والإنسان؛ ألا وهي الآيات، -يعني الآيات شكَّلت صعوبة- التي توهِم التشبيه، وقد تأولها المعتزلة على نحوٍ يتسق مع تنزيههم المطلق لله –جل جلاله-.

التنزيه المطلق لم يجدوه في القرآن، بل هم أوجده، لأن هم أحرص على الله ﷻ من الله ﷻ، -لا حول ولا قوة إلا بالله-، وقد استخدموا في التأويل إحدى طرقٍ ثلاث، ذكرت في المحاضرة الماضية أيضًا: أن المجاز تقنينٌ بالتأويل، إحدى طرقٍ ثلاث:

- **أولًا**: ثراء اللغة في دلالة اللفظ على عدة معاني.

- **ثانيًا**: بلاغة اللغة العربية، وكثرة استخدام العرب للمجاز والاستعارات والكنايات وذلك لكثرة تأويلاتهم للآيات المتشابهة.

- **ثالثًا**: تحريفٌ بسيط في قراءة بعض الآيات، مستندين إلى تعدد القراءة، تحريف.

ويقول أحدهم: **ثم تزايدت جُرأة المعتزلة فصاروا يهاجمون النقل.** -أما القرآن فلم يجسروا على مهاجمته ولكنهم أوَّلوه، كما مر معنا، حتى يلائم مذهبهم ونحلتهم، وفسروه تفسيرًا عجيبًا-، **ولهذا اشتغل عددٌ كبيرٌ منهم في وضع التفاسير القرآنية**، -سبق أن فصلت في هذا، وهذا أيضًا يُبين لماذا اشتغلوا بالتفاسير؟ حتى يطوروا تلك (٢٨:٢٢)، **وأما الحديث؛ فإنهم شنوا عليه** -أي على الحديث- **وأهل المحدثين غارةً شعواء وهاجموهم هجومًا عنيفًا.** -فكذبوا رواة الأحاديث التي لم توافقهم-.

ذكرنا الأقوال فيما سبق: أن الأحاديث التي لا توافق أصولهم حتى ولو كانت متواترة -هذه تُأوَّل- أما إذا كانت من الآحاد؛ فإنه يقال بأنها كذبٌ على النبي ﷺ، بل قال أحدهم: **أحاديث الآحاد لا يجوز فيها أن تقول قال النبي ﷺ**، -لا يجوز عند هذا المعتزلي-، **بل تقول قيل أن النبي ﷺ قال.** أحاديث الصحيحين مثلًا، أحاديث البخاري ومسلم لا يجوز عنده لأنها كلها آحاد، لا يجوز عنده أن يقول قال النبي ﷺ، هذه بعض الأقوال التي ذكرتها سابقًا ذكرتها فقط لترابط الموضوع.

نبدأ بمجالات اعتمادهم على المجاز.

سبق أن ذكرت أن المجاز تقنينٌ للتأويل، والتأويل استخدمه المتكلمون وغيرهم من أهل البلاغة، كلٌّ في القدر الذي انحرف فيه، ولذلك نجد أن الجميع وقع في الاضطراب على النحو التالي:

التأويل، فهو من ناحية يقع في التأويل، بل ويقرره بأدواته المعروفة ومنها المجاز، ولكن في القدر الذي انحرف فيه، مثلًا: عنده انحراف في آيات الصفات، عنده انحراف في القدر، في الإيمان، فالقدر الذي انحرف فيه؛ يستخدم فيه التأويل، وهذا موقف جميع المنحرفين ومنهم المتكلمون فيما يردون فيه النصوص حيث يعتمدون التأويل وكذلك المجاز، هذا جانب الاعتماد، ولكن في قدرٍ معين، بينما هو في ناحية أخرى يرد على مَن يتوسع في التأويل، أنا أتحدث عن جميع المتكلمين، يرد على مَن يتوسع في التأويل، لأن القدر الذي اختاره؛ الذي يتجاوزه يرد عليه، لماذا ترد؟ طيب؛ أنت لماذا أوَّلت؟ أنت الذي علمتني وأن الذي فتحت لي الباب، ونجد هذا أيضًا عند المتكلمين في ردودهم على القرامطة والباطنيين، بل في ردود الأشاعرة والماتريدية على المعتزلة والجهمية، الأشعري يرد على المعتزلة ويقول لماذا تجاوزت؟ يجوز التأويل بس بالقدر الذي أنا حددته لك، وهو شيخك في هذا، أنت أخذت منه ولا يجوز أن ترد عليه، هذه بضاعته هو.

ولذلك اعتمد المتكلمون أهل المجاز في جميع الأبواب التي انحرفوا فيها، لا تظن أنهم اعتمدوا عليه فقط في الصفات، في باب الصفات كثير، الاستواء مثلًا مجازٌ عن الاستيلاء، الرحمة مجازٌ عن الإحسان، بسم الله الرحمن الرحيم من هنا يبدأ المجاز، الرحمن الرحيم؛ الرحمة مجازٌ عن الإحسان، واليد واليمين مجاز عن القدرة، والوجه مجازٌ عن الوجود، والعين مجازٌ عن البصر، والعلامة العز بن عبدالسلام له كتاب طُبع بعنوان «مجاز القرآن»، ويسمى الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، القرآن مليء بالمجاز، وهناك كتاب آخر بهذا العنوان «مجاز القرآن» لأبي عبيدة معمر بن مثنى توفي سنة مائتين وعشرة وهو ليس من القائلين بالمجاز، يقول مثلًا: **الاستواء مجازٌ عن العلو**. هذا ليس تأويلًا، المجاز عنده ما يجوز في اللغة -التوسع-، ولكن المتأخرين؛ أينما وجدوا كلمة المجاز ألصقوها بمنظومتهم.

يعتمدون أيضًا على المجاز في باب مسألة كلام الله ﷻ، فالقرآن المنزَّل عندهم؛ إطلاق القرآن عليه مجاز، -القرآن المنزَّل عند الأشاعرة والماتريدية وقبلهم الجهمية-، ليس هو القرآن حقيقةً، إنما يُطلق عليه القرآن مجازًا أو بالاشتراك اللفظي، قولًا واحدًا عند الماتريدية والأشاعرة والمعتزلة كما هو ظاهر.

باب الإيمان، ما أكثر الأحاديث التي تطلق الإيمان على الأعمال؟ كلها مجاز، إطلاق الإيمان على العمل؛ هذا مجاز، ولذلك أكثر المواضع التي ناقش فيها شيخ الإسلام قضية المجاز؛ كتاب «الإيمان» الكبير، وهناك توسَّع في موضوع المجاز أكثر من أي موضوعٍ آخر، باب القدر؛ يستخدمه الجهمية لإثبات مذهبهم، والقدرية لإثبات مذهبهم، كلٌّ عُدَّته المجاز.

لم يتوقف الأمر إلى هنا؛ بل يستخدمون المجاز أيضًا في النصوص المتعلقة بالفقه بأبوابه، ولأحد الفضلاء؛ أقول ولأحد الفضلاء: رسالة بعنوان «أثر المجاز في فقه القرآن والسنة»، مع القول بالمجاز في هذه المجالات؛ رفضوا التأويل والمجاز في باب المعاد من حيث الجملة، وفي باب الأحكام من حيث الأجمال، يرون أن الأوامر والنواهي لابد أن تكون على حقيقتها، ويختلفون هنا عن القرامطة، لأن القرامطة والباطنية والإسماعيلية هم الوحيدون الذين تجاوزوا هذا الباب، قالوا: **ما دام هناك تأويل ومجاز؛ فلماذا نحصر أنفسنا في هذه الأبواب.** لا، نحن نحتاجها أيضًا في باب المعاد، كل ما ذُكر عن الجنة والنار مجاز، كل ما ذُكر عن الأمر والنهي مجاز.

ولا زال المجاز هو المجال الأرحب عند العقلانيين الإسلاميين المعاصرين، الذين يسمون العقلانيون الإسلاميون المعاصرون، أو العصرانيون، لا زال المجاز هو المجال الأرحب لِلَيِّ أعناق النصوص، وقد استخدموه -لاحظوا كيف يتوسع مجاله ويضيق حسب الحاجة-، احتجت إليه مثلًا في هذه المساحة استخدمته، غيري احتاج إليه في مساحة أوسع استخدموه، استخدموه في المجالات التي احتاجوا إليه فيها الآن، الآن كما تعرفون، سلطة الثقافة الغربية هذه؛ سلطة غريبة جدًّا، كثيرٌ ممن يكتب فيما يتعلق بالبحوث الشرعية، وهو في غرفته يكتب وهو في مكتبته؛ يكون تحت هزيمةٍ نفسيةٍ تجعله يراعي هذه السلطة في كل كلمة وفي كل جملة يكتبها، يا أخي هذا دين، أعداء الإسلام لا تراعيهم ولا تبالي فيهم، قرر ما تقرره حسب الأدلة، أما أن الغربيون والشرقيون سيقولون كيت وكيت..، لا، لا، خليني أقول.

إذا كان المنطق اليوناني وأصحابهم مهزومون في ذلك الوقت؛ قد أثر على بعض الناس والشيطان جعلهم يستخدمونه إلى الآن وأشغلونا به، فكيف بهذه السلطة الغالبة الآن، مقارنة بين المسلمين وبين الكفار الآن مقارنة من الناحية المادية؛ لا مقارنة، فبدأوا يأتون بمناهجهم الآن يستوردون مناهجهم لفهم الكتاب والسنة، وهذا سنتناوله -إن شاء الله- فيما نريد أن نتكلم فيه في علم الكلام والجديد، كيف أن علم الكلام أخذ مسارًا جديدًا الآن، حسب المعطيات الحديثة، وهي مجالاتٌ جديدة نتجت بسبب غلبة هذه السلطة سلطة التغليب ولها أمثلة كثيرة.

ولكن سأذكر بعض الأقوال لبعض المعاصرين المعروفين، هناك كتاب اسمه عنوانه «كيف نتعامل مع السنة النبوية» للعلامة القرضاوي رَحِمَهُ اللَّهُ، أيضًا الغزالي له كتاب «كيف نتعامل مع القرآن العظيم»، طيب؛ ماذا يقول القرضاوي؟ يقول: -طبعًا هم ينادون، هذا كمثال، بل هو أحسنهم، الذين يسمون العقلانيين العصرانيين ترا هم وجهٌ آخر للمعتزلة، إذا أردتم أن تعرفوا مَن الذي ينشر مواقف المعتزلة في هذا الوقت لرد النصوص عمومًا وللأحاديث خصوصًا؛ فهم هؤلاء، وهذا الجانب للأسف التركيز عليه قليل، الناس يهتمون بأمور ليس لها...، يا أخي هذا جانب يتعلق بصميم العقيدة، يوسعون دائرة المجاز، بل بعضهم يزعم أنه أبلغ من الحقيقة، **ويوسعونه بحجة أن في الأخبار والأحكام** -هذا نص كلام القرضاوي- **أن فيها ضربًا من الإشكال وخصوصًا بالنسبة للمثقف الباصر، وذلك إذا حُملت على معانيها الحقيقية، فهناك ضربٌ من الإشكال.**

عند مَن؟ عند هذا المثقف، المثقف ليس المطلوب منه أن يعدل نفسه ويعدل ثقافته، حتى لا يتلوث بهذه الثقافة، المطلوب هنا من هؤلاء: المطلوب من النصوص أن تتوافق مع رغبة المثقفين، نفس القضية شيء من الكرامة، المتكلمون بداية حديثهم؛ للدفاع عن الإسلام، أرادوا الدفاع عن الإسلام، ولا شك أنهم أرادوا الدفاع، الجهم بن صفوان كان يريد أن يدافع عن الإسلام، المعتزلة، واصل بن عطاء كان يُرسل تلاميذه إلى الأقطار دفاعًا عن الإسلام، كانوا يقولون: هذه النصوص بهذا الشكل لا تتوافق مع العقل، وبالتالي نحن نعرض هذه النصوص متوافقةً مع العقل حتى يُقبل الناس على الإسلام، نفس الشيء الآخر.

قالوا: أن في لفظه باب فتنة للعقليين من النص، الذين علمهم الإسلام ألا تعارض بين صحيح المنقول وصريح المعقول. ثم ذكر بعض الأمثلة في قول: إن إغلاق باب المجاز في فَهم الأحاديث والوقوف –لا زلت مع القرضاوي– والوقوف عند المعنى الأصلي الحرفي للنص؛ يصُد كثيرًا من المثقفين المعاصرين عن فَهم السنة، بل عن فَهم الإسلام، ويعرضهم للارتياب في ساحته إذا أخذوا الكلام على ظاهره، في حين يجدون في المجاز ما يُشبع نَهَمهم ويلائم ثقافتهم ولا يخرجون بجهلهم أمام منطق اللغة ولا قواعد الدين.

نفس الكتاب، كتابه «كيف نتعامل مع السنة النبوية»، والأقوال في هذا كثيرة لا أطيل في ذكرها.

إذن؛ نفس السلسلة، هذه البضاعة تُستقدم عند الجميع بقدر الحاجة.

بعد هذا نبدأ بالمجاز بين النفي والإثبات.

أو نتعرض قبلها إلى موضوع أشرت إليه ونسيت؛ بعض المجازيين المتكلمين يتجاوزون المجاز إلى الدخيل، مما يؤكد أن المجاز قد تم اختراعه لأغراضٍ معينةٍ فاسدة؛ وأن أهميته مرتبطة بوظيفته المنوطة به، أن عباقرة البلاغة من المتكلمين بدأوا يتجاوزونها، وذلك بعد أن وجدوا طاغوتًا آخر يخدمهم في تأويلاتهم بأوسع منه، وهو التخييل.

نقلت كلامًا طويلًا للزمخشري عند قول الله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر:٦٧].

ذكر هنا؛ أن النظر –كلامه طويل فلذلك ألخصه– أن النظر إلى الألفاظ؛ هذا دأب مَن كان عاجزًا في اللغة ليس في العير ولا في النفير، –هو يرد على المجازيين، لا يُنظر إلى اللفظ، بل يُنظر إلى الزُبدة–، يعني كيف تنظر إلى الزبدة، من أين تأخذ الزُبدة هذه، أليس الزُبدة هذه تأخذها من اللفظ؟ أليس كذلك؟ لماذا أنزل الله ﷻ هذه الألفاظ؟ إذا كنت تأخذ الزبدة من مصادرك الأخرى؟، أنت لما تنظر إلى هذه النظرية الجديدة تجد أن المجازيين خلاص محترمين، لأن المجازي الذي يقول بالمجاز؛ أقل شيء يحترم اللفظ، يبحث عن كذا طريقة للتفلُّت منه، أما هذا؛ لا، لا، لا تنظر للفظ، جاء المتأخرون وأذكر منهم الطيبي، الطيبي أشعري معروف، ممن رد على الزمخشري، له كتاب في الرد على الزمخشري، لاحظوا كيف أنه لا يردون ويتعثرون، الطيبي له كتاب في البلاغة اخترع مصطلحًا عنوانه: الكناية الزُبدية.

ولا زلنا مطالبين بتقبل كل ما يأتينا من هؤلاء، مجاز؛ قبلناه، التخييل؛ قلبناه، الكناية الزُبدية؛ قبلناه، ولا زال الباب مفتوحًا، ويا ويل مَن يشكك في أصولهم، هذا مجسِّم وهذا مشبِّه وهذا تَيمي، كلام الزمخشري.. كنت أريد أن أرى تأثيره على اللغويين والمفسرين، والله القائمة طويلة جدًّا، اللغويون والمفسرون الذين تأثروا وذكروا كلام الزمخشري بشيء من التغيير بشيء من التقديم والتأخير إلى المعاصرين، أنا أذكر الأسماء فقط الذين ذكروا ما ذكره الزمخشري، أذكر فقط الأسماء.

من البلاغيين:

- الزملكاني، توفي سنة ٦٥١، له كتابان «التبيان في علم البيان المُطلِع على إعجاز القرآن»، «والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن»، كلاهما مطبوع.
- عبدالعظيم بن عبدالواحد المعروف بابن أبي الإصبع المصري، توفي سنة ٦٥٤، له كتب عديدة.
- شهاب الدين محمود بن سليمان الحلبي الحنبلي، توفي سنة ٧٢٥، «حسن التوسل إلى صناعة الترسُّل».
- محمد بن عبدالرحمن القزويني، صاحب «تلخيص المفتاح»، الذي لخص ما يتعلق بالبلاغة من مفتاح السكاكي وهو معاصر لشيخ الإسلام والقزويني.
- شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، الذي ذكرته، توفي ٧٤٣.
- العلوي، من الزيدية، من زيدية اليمن، وسأقرأ كلامه في التخييل، توفي سنة ٧٤٩.
- الصفدي، له كتب عديدة.
- السبكي، السبكي ليس السبكي المعروف الأب ولا الابن، أخو الابن بهاء الدين.
- السيوطي.

هؤلاء من البلاغيين اللغويين.

أما المفسرون:

- البيضاوي.
- النَسَفي.
- نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القُمي النيسابوري.
- محمد بن محمد العمادي، معروف بأبي السعود.

- الألوسي.
- سليمان بن عمر الشهير بالجمل، صاحب «الحاشية».
- الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور.
- الشيخ محمد الأمين بن عبدالله الحروي.
- الصابوني.
- سيد قطب.

هؤلاء بعض مَن ذكر كلام الزمخشري وتأثر به، بل اعتمد كلامه في هذه الآية، واعتماد كلامه في هذه الآية معناه أنهم يقولون بالتخييل، أنا عنونت هنا قلت: البلاغة تنحاز إلى التخييل وتتجاوز المجاز، ذكرت فيه قول الزمخشري، ولكن سأذكر هنا قولًا للعلوي –اختصارًا للوقت–.

يقول العلوي عن.. –عن ماذا؟– العلوي هذا له كتابٌ في البلاغة، وهو من أشهر زيدية اليمن، وتعرفون الزيدية هم معتزلة، وهم الذين احتفظوا بتراث المعتزلة، تراث المعتزلة الذي قد كنا نظن أنه اندثر؛ تم اكتشافه في مكتبة جامعة صنعاء، من المغني للقاضي ابن الجبار خمسة وعشرين مجلد، واكتُشف كثيرٌ منه أيضًا فيما يسمى بدولة إسرائيل، –أسأل الله ﷻ أن يمحوها من بسيطته–، تراث المعتزلة؛ كثيرٌ منه اكتُشف هناك أيضًا، بل هناك فئة من اليهود معروفون بأنهم معتزلة، معروفون بهذا المعتزلة، ذكرت قول هذا...

العلوي يقول: **اعلم أن هذا النوع من علم البديع من مرام سهام البلاغة المسددة وعقدٌ من عقود لآليه وجمانه المبددة كثير التدوار في كتاب الله، والسنة الشريفة... إلخ. ومن أجل ذلك ضل مَن ضل من الجبرية بسبب آيات الهُدى و الضلال، وعمل من أجلها على الانسلاخ عن الحكمة والانسلال... إلخ.**

ثم قال: **وهي واسعة الخطو ممتدة الحواشي في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وكلام البلغاء.**

ثم ذكر الأمثلة: **فإذا قام البرهان العقلي على استحالة هذه الأعضاء على الله ﷻ وأنه منزهٌ عن جميع أنواع التشبيهات المكونات الرسمية والعربية وتوابعها... إلخ.**

ثم ذكر: أن للعلماء في تأويلها مجريان:

المجرى الأول: -لاحظ هنا هذا هو المقصود-: الذي يتجه علماء الكلام من الزيدية والمعتزلة وغيرهم من المنزِّهة، وهو أنهم يتأولون هذه الظواهر على تأويلاتٍ وإن بعُدت حذرًا من مخالفة العقل واغتُفر بُعدها لأجل مخالفة العقل، حتى لا نقع في مخالفة العقل، ويعضدون تأويلاتهم بأمور لغويةٍ فيقولون المراد باليد النعمة وإن المراد بالعين العلم.. إلخ. وحملُهم لها على هذه التأويلات لما لم يأنسوا بشيءٍ من علوم البيان، -قالوا بالمجاز لأنهم ليسوا في هذا الـ...، وعلى تعبير الزمخشري ليسوا في العير ولا في النفير- ولا ولعوا بشيءٍ من مصطلحاته، فجاءوا بهذه التأويلات الركيكة التي يأنف -نحن لما نقول أن هذا ركيك، كم يشنعون عليه، هذا أحد أئمتهم- التي يأنف منها كل محصِّل، ويزدريها نظر أهل البلاغة.

المجرى الثاني: وهو الذى عول عليه علماء البلاغة والمحققون من أهل البيان، وهي أنها جارية على نعت التخييل.. إلخ.

التخييل: هو تجاوز اللفظ لكل جم (٤٣:٥٥).

ندخل الآن في محور جديد وهو: المجاز بين النفي والإثبات.

قبل أن ندخل؛ عندي تمهيد وفي هذا التمهيد سأذكر أمرين:

نحن بعد هذا سندخل في إطار المجاز، المشوار طويل، والحديث هناك؛ هو فني بحت، هذه الملابسات أنا أهتم بها لتوضيح القضية من جوانبها، وأنا أقول وأكرر أن هذه الجوانب تهمني أكثر من صميم الموضوع، لأنها توضح القضية.

الأمر الأول: كيفية عرض الخلاف عند المتكلمين.

الذي يقرأ هذا الموضوع في أي كتابٍ من كتب المتكلمين؛ من البداية سيحسم الخلاف، كيفية العمل (٠٩:٥٧).

الأمر الثاني: في هذه المقدمة: خطورة التسرع في موافقة المبتدعة والمتكلمين وخصوصًا في الموافقة على أصولهم مع الخلاف معهم في التطبيق، كثير من أهل السنة يوافقونهم في الأصل، يتسرعون، يظنون أن

هذه قضية علمية بحتة، ثم يكتشفون أن وراءها سلسلة من... (٥٧:٣٤) يخالفونه، لا، لا، لماذا توافقهم أصلًا على الأصل؟!.

الموضوع الأول؛ تبيَّن لنا مما عرضناه سابقًا وشيء منها الآن؛ أن المجاز من صنع المتكلمين، وقد تم دسُّه في علومٍ مختلفة أبرزها أصول الفقه والبلاغة، وبما أن المتكلمين هم الذين اشتُهروا بالكتابة في المجالين؛ مجال البلاغة، ومجال أصول الفقه، فسنرى أنهم أسياد الموقف فيما يتعلق بقضية المجاز، في علم البلاغة سيُحيلون إلى كما تقرر في الأصول، وفي الأصول سيقولون كما تقرر في البلاغة، والذي يقرر هنا وهنا واحد، هو الرازي مثلًا هنا في كتابه «الإيجاز»، -له كتاب في البلاغة اسمه «الإيجاز»-، وهو الذي يقرر هنا في كتابه «المحصول»، ونحن نظن أن هذه النظرية قد تأيدت في هذا العلم وهذا العلم، أبدًا، هو شخصٌ واحد، مثل صنيعهم في علمي الكلام والأصول، الذي ينظر في علم الأصول والتعقيد الذي في علم الأصول؛ يرى أن هذا التعقيد انتقل من علم الكلام، ما يقررونه في علم الكلام؛ يكون أصلًا في علم الأصول، -والله كذب-، خرافاتهم في علم الكلام تُذكر كأصول في علم الوصول، علم الأصول؛ أصلًا علم الأصول وضِع لبيان طريقة السلف في فَهم النصوص، هذه خلاصة علم الأصول، كيف تفهم الأصول، كيف تفهم النصوص.

ويتجلى هذا الذي ذكرته أنهم أسياد الموقف هنا، ويتجلى في كثرة القائلين وفي قوة الأدلة، بالنسبة لكثرة القائلين؛ حسب عرضهم لهذه القضية؛ لا مناسبة بين عدد القائلين به والنافين له أبدًا، فالأولون؛ الذين يقولون به -وهذا التعبير للمطعني، الدكتور عبدالعظيم المطعني-، أكثر مَن توسع في باب المجاز، له كتاب في هذا في مجلدين، الدكتور عبدالعظيم المطعني، وكتاب آخر رسالة أخرى ألفها لإثبات أن ابن تيمية أيضًا يقول بالمجاز -سنتحدث عنها-.

فالأولون؛ جمهرة الأمة بأرباب كلامها ولغويِّيها وأدباءها وبلاغييها وفقهاءها وأصولييها بل ومفسريها ومحدثيها؛ تستطيع أن تقاومهم؟ بالنسبة للغويين في المجلد الأول؛ من الصفحة ٣ إلى ١٤٤ ذكر اللغويين، بالنسبة للأدباء والنقَّاض؛ من ١٤٥ إلى ٢٥٢، بالنسبة للإعجازيين والبلاغيين؛ من ٢٥٣ إلى ٤٣١، المفسرون والمحدثون؛ من ٤٣٣ إلى ٥٢٦، الأصوليون والفقهاء؛ من خمس ٥٢٨ إلى ٦٠٢، يعني ٦٠٠ صفحة في ذكر القائلين بالمجاز.

بل لقد وصل الأمر عند بعض المُتهوِّلين أن قالوا بالحرف الواحد أن أول مَن أوَّل التأويلات المجازية في هذه الأمة هو قائد هذه الأمة سيدها وحبيبها ﷺ، (٠١:٠٢:٢٤)، هؤلاء القائلون، وأولهم مَن؟ النبي ﷺ، طيب؛ أما النافون له سواءً كان نفيهم له عن اللغة عمومًا أو كان مقتصرًا على القرآن، فهؤلاء (٠١:٠٢:٤٨) المتكلمين؛ شرذمةٌ قليلة يُعبر عنها بعض أهل الظاهر كما عبر بذلك أبو الحسين البصري المعتزلي في كتابه «المعتمد في أصول الفقه»، المخالف عبر عنه ببعض أهل الظاهر، ليس كل أهل الظاهر أيضًا، وأحيانًا يعبر عنهم بالحشوية، كما عبر بذلك الغزالي في كتابه «المنخول» الذي يخالف هو ماذا؟ الحشوي، من البداية ستنفر من هذا، الذي يقوله الحشوي، ويعبر عنهم أحيانًا بالظاهرية والرافضة، كما ذكر هذا ابن برهان في «الوصول إلى الأصول»، والطوفي في «شرح مختصر الروضة»، أو بعض الحنابلة وطائفة من الرافضة، كما ذكره السبكي في كتابه «الإبهاج شرح المنهاج»، طبعًا كانت طريقة العرض وتعمُّد قِران المخالف بمن هو أبعد عن الحق، -هذه طريقة معروفة عند المتكلمين-، تجد أنه المخالف هنا بعض الحشوية ومعهم طائفة من اليهود، ومعهم طائفة من كذا، هؤلاء مخالفون، أما القائلون؟ أين هذا من هذا، طريقة العرض، مشوهة جدًّا جدًّا، بل إنها تقلب الحقيقة من البداية، هذا الجانب الأول.

ومن حيث قوة القائلين به وتفاهة أدلة خصومه؛ ترا المتكلمين يتفننون في عرض أدلتهم كأقوى ما تكون، وفي اختيار أضعف الأدلة لخصومهم ليسهُل لهم وأدُها برضى الجميع، يذكرون بالنسبة للأمثلة؛ إطلاق الأسد على الرجل الشجاع، الذي يخالف هذا فعلًا هذا مجنون، ليست القضية هنا، وهكذا.

وهذه ظاهرة عامة في كتب المتكلمين وهي بحاجة ماسة إلى دراسةٍ جادَّةٍ من قِبل المتخصصين، هذه القضية أنا جلست مع متخصصين في الأصول؛ وطلبت منهم أن يدرسوا هذه الظاهرة، لأن هذا تخصصهم، هناك رسالة في القلة والكثرة، ولكنها تنحى منحى آخر، أنا أريد أن تُدرس هذه الظاهرة، القلة والكثرة، الكثرة هذه (٠١:٠٦:١٦)، أقول: كل مَن أراد دراسة مثل هذه القضايا التي اخترعها المتكلمون لأغراضٍ معينة واستطاعوا أن يجعلوا صاحب الحق هو الغريب في الساحة كهذه المسألة ومسألة إخبار الآحاد وغيرها؛ سيفاجأ بخفة كِفَّة المخالف، -مخالفهم هم-.

بل بطيشه إلى حدٍّ لا يُسمح أن يُجاهل بخلافهم هم، وستلاحظ هذه الظاهرة في موضوع بحثنا بوضوح –سيأتي–، وقصدي من هذه التوطئة؛ أن لا يُجعل المتكلمون وهم الخصم بمثابة الحَكَم، الآمدي عرض القائلين وأنا أعتمد عليه، لماذا؟ (٠١:٠٧:٢٣) وهكذا شيوخه وهكذا تلاميذه، وأن لا تقاس القضايا بالرجال، وأن لا يستوحش صاحب الحق من قلة العوامل.

كمثال أذكره بعجاله، وهذا المثال أذكره دائمًا في قضية القلة والكثرة، مسألة: جوهر الفرد.

باعتراف الجميع أن أول مَن قال بالجوهر الفرد: هو العلافي، العلَّاف توفي سنة ٢٢٦، المتكلمون وغيرهم، باعتراف الجميع أن أول مَن قال بقضية الجوهر الفرد من المسلمين؛ هو العلَّاف، خالفه تلميذه النظَّام، ثم انتقلت القضية إلى الأشاعرة، صارت القضية تأخذ أبعادًا جديدة، بعض المحققين، كثيرٌ من المحققين لما جاء دور الجويني أجمع أهل الإسلام، –أجمع مَن؟ أهل الإسلام–، ولذلك كفر النظَّام، لم يكفروه لأجل.. –وهو يستحق هذا– ولكن لم يكفروه لطعماته (٠١:٠٨:٤٩)، كفروه لأنه ينكر الجوهر الفرد، هذا المثال.

الأمر الثاني الذي أريد أن أشير إليه: من الملاحظ في كثير من الأحيان –عدم التسرع في قبول أصول المبتدعة–، من الملاحظ في كثير من الأحيان أن الخلاف يدار في بعض القضايا المثارة من المتكلمين ويظهر –يظهر في بادي الرأي– يبدو لنا أن المتكلمين يدافعون عن قضيةٍ علميةٍ يقتضيها موجب اللغة، أو ظاهرةٍ من الظواهر المألوفة في علم من العلوم، يبدو أنهم يدافعون عن قضيةٍ علميةٍ بحتة، هكذا يرى، والناظر في ملابسات القضية والأفكار المطروحة لإثبات تلك القضية لا تبدو له لأول وهلة الأغراض الباعثة لهم للقول بها أو الدفاع عنها، الأمثلة التي يذكرونها في كتب البلاغة للمجاز؛ هذه الأمثلة لا أحد ينكرها، ولكن بعد أن يعطوننا الأمثلة التي هي المقصودة، ولذلك يحظى المتكلمون بموافقة شريحةٍ واسعة من أهل السنة في أصل القضية وخاصةً إذا نال قال بها بعض المشهورين من أئمة السنة، فتجد الكثيرين يتابعون المتكلمين في الموضوع دون أن يسبلوا دور المسألة، بل بالنظر إلى الظاهر الذي يُغلَّف ببعض الأغلفة الفنية وعند التطبيق، والذي هو الباعث للمتكلمين لإثارة تلك النظرية وترسيخها يلاحظ؛ أن كثيرًا من أهل السنة الموافقين لأولئك في أصل القضية؛ يحاولون التنصل من موافقتهم بمحاولة تقليم القضية وفق المعطيات السلمية.

هي القضية في أصلها باطلة، كيف تجعلها سنية؟ التقليم لا ينفع هنا، وهم بذلك يكونون محجوجين من قِبل المتكلمين، أنت وافقتني لماذا تخالفني؟ لقبولهم أصل الفكرة، ومحجوجين أيضًا من قِبل أهل السنة الرافضين لأصل الفكرة، لموافقتهم للمتكلمين في أمرٍ اخترعوه لغرضٍ من أغراضهم، والذي يستفيد هنا في كلا الحالين؛ سواءً وافقته في الفرع في التطبيق أو خالفته، المستفيد هنا هو المتكلم، إذا خالفته فأنت محجوج، إذا خالفته في التطبيق، وإذا وافقته في الأصل وفي التطبيق؛ فهذا في كلا الحالين أسعد الناس بالموقف؛ هو المتكلم، ومن هذا القبيل الاختلاف العريض حول حجية أخبار الآحاد في الحقيقة، أنت لما توافق المتكلمين في أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين في الأساس، ثم تأتي وتستدل بها في العقيدة؛ أنت المخالف هنا، توافقه ثم تخالفه، لماذا؟ لماذا توافقه في هذا الأصل الذي سماه ابن القيم وغيره طاغوتًا، وكذلك حول كون هذا الحديث أو ذاك من الآحاد أو من المتواتر، يوافقونهم على أن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن، وأن المتواتر يفيد اليقين، أصل التقسيم من المعتزلة، وبالتالي هو الذي يتحكم في كون هذا الحديث أو ذاك الحديث متواترًا، خلاف (٠١:١٣:٠١)، لما تخالفه في أحاديث الحوض مثلًا وتقول أن أحاديث الحوض متواترة والشروط التي وضعها هو أنت ذكرتها في كتبك، ولا تنطبق على هذه الأحاديث، أبدًا لا تنطبق، ومسألة المجاز من هذا القبيل، فالناظر للاختلاف حوله لا يكاد يحُس بأغراض المتكلمين منه في البداية، إلا إذا قارن ذلك بتطبيقات المجازيين، ولأجل إظهار القضية في إطار العلم؛ نجدهم عند التقرير مطبقين على التمثيل له بالأمثلة البعيدة عن أغراضهم، والتي لا يُشم منها أي لونٍ من ألوان أغراضهم، حتى إذا تم لهم الأمر بموافقة أكبر عددٍ ممكن من الخائضين في الموضوع؛ فاجأوا الجميع بمقصودهم الأصلي من اختراع هذا الأمر أو ذاك.

بعد هذا كله؛ هل من العقل أن توافقهم على أصولهم؟ أنت رأيت أن هذه الأصول تقودك إلى هذه الأمور الباطلة، لماذا توافقهم، ما الذي اضطرك على موافقتهم في هذه الأصول.

نأتي إلى الأقوال في المجاز.

اختلفوا في هذه المسألة على النحو التالي:

أشهر المذاهب في المجاز ثلاثة أقوال:

المذهب الأول: القول بوجود المجاز في اللغة والقرآن (٠١:١٤:٥٤).

قال به جميع المتكلمين من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية والمرجئة، أنا ذكرت المصادر وهي كثيرة جدًّا، مصادر للأصوليين ومصادر للبلاغيين، كثيرة جدًّا.

ومَن تأثر بهم؛ مثل السمعاني أبو المظفر في كتابه «قواطع الأدلة»، ومثل ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «روضة الناظر»، ومثل الشوكاني في كتابه «إرشاد الفهوم»، وقد بالغ الشوكاني في تأييد المجاز ورمى المخالفين بعدم الاطلاع على لغة العرب، والتفريط في ذلك، وختم كلامه في ذلك بقوله: **وعلى كل حال؛ فهذا القول لا ينبغي الاشتغال بدفعه ولا التطويل في رده، فإن وقوع المجاز وكثرته في اللغة العربية أشهر من نارٍ على علم وأوضح من شمس النهار.** هذا قول مَن؟ الشوكاني.

وقد أحسن الدكتور محمد أحمد لوح حينما قال في كتابه القيم: «جناية التأويل الفاسد»، قال: **وانتصر له الشوكاني في الإرشاد بحماسةٍ وعاطفةٍ جياشة ويا ليته ذكر لنا أدلةً علميةً قويةً كعادته في المطارحات العلمية، ولم يكتفي بتكرار الأمثلة التي كان يرددها المجازيون السابقون.**

ومن المتأثرين بالمتكلمين القائلين بالمجاز؛ كما ذكرت ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: **ومَن منع المجاز فقد كابر، ومَن سلَّم وقال لا أسميه مجازًا؛ فهو نازعٌ في عبارةٍ لا فائدة في المشاحة فيه.** -في الروضة يقول-.

أنا ذكرت مرارًا أن هذا التوسع لو لم تكن هناك سلسلة من الأحكام؛ لم يكن بأسًا أن نسميه مجاز، ولكن قضية المجاز الآن ليس قضية مصطلح، وإنما قضية سلسلة من الأحكام، هذا الذي يمنع أن نسميه مجازًا، لأني الآن لو أقول هذا مجاز؛ فسيخنقني هذا المبتدع، سيقودني إلى حيث شاء، سيجعلني أقول بكل ما يقوله، ولذلك لا أوافقه، لا على الأصل ولا على الفرع.

وقال المرداوي: -من القائلين بالمجاز-: **الصحيح الذي عليه جماهير العلماء؛ أن المجاز الواقع في اللغة وممن نقل أن الأئمة الأربعة قالوا بأن المجاز واقع؛ ابن مفلح في أصوله.**

أول مَن قال بالمجاز كما سبق بأحكامه المعروفة الآن: هو الجاحظ المعتزلي، توفي سنة ٢٥٥، قبل الإمام البخاري بسنة، في السنة التي توفي فيها الإمام الدارمي، وآخر الأئمة وفاةً مَن؟ الإمام أحمد متى توفي؟ ٢٤١، طيب؛ الأئمة الأربعة قالوا: (٠١:١٩:١٣) كم من الأقوال والمخالفات تُنسب إلى الأئمة وليس لها أي أصل من الصحة، أبدًا، مما يدل على تحكم هؤلاء والمجاز سلسلة من التحكمات، ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن جلس يرد على هذه النظرية في كتبه المختلفة؛ يأتي المطعني ويقول لا، ابن تيمية إذن يقول بالمجاز، فإذن؛ حتى أنا سأقول بالمجاز، لأن أي توسع في كلامي سيقول هذا هو المجاز الذي تنكره.

طيب؛ ما هي الأدلة؟

وممن نقل أن الأئمة الأربعة قالوا بأن المجاز واقع؛ ابن مفلح في أصوله واحتج لذلك بالأسد للشجاع، والحمار للبليد إلخ الأمثلة، لا أحد يخالف هذا، هل أحد يخالف في هذا؟ ولكن يخالف المجازيين في تسميته، رأيت أسدًا يخطُب، رأيت أسدًا؛ المراد بالأسد هنا ليس هو السبع وإنما هو الرجل الشجاع، ما هي القرينة؟ يخطُب، لو السبع ما شاء الله تنظر إليه..، وتراه أيضًا..، إلا إذا كان (٠١:٢١:٠٨)، أقبل الأسد، استقبلت الأسد، الرجل الشجاع، أليس كذلك؟ ولكن الخلاف هنا هل الإطلاق هنا إطلاق حقيقي أو مجازي؟ عند شيخ الإسلام ومَن ينكر المجاز؛ أن هذا إطلاق حقيقي، لماذا؟ لأن علامات المجاز أو الفروق بين المجاز والحقيقة؛ ثمانية، الفروق التي ذكروها كلها سنتكلم عنها، هي ثمانية فروق، أوضَحُها أن المتبادر إلى الذهن هو الحقيقة، إذا قلت رأيت أسدًا يخطُب، ما الذي يتبادر إلى الذهن؟ نعم، إذن هذه هي الحقيقة هنا، نعم، نحن سنأتي إلى هذه الأمثلة -إن شاء الله-، سنتحدث عنها، وأنا طلبت من الشيخ أن يحضر.

على كل حال؛ هذه الأمثلة لا أحد ينكرها، ولكن موضع الإنكار هنا؛ تحديد الحقيقة من المجاز هنا، فما دام أنت ترى أن المتبادر إلى الذهن هو الحقيقة، لماذا تتملص هنا؟ إما أن الفرق الذي ذكرته باطل، وإما أنت مضطرب، وهذا هو، سنرى عند ذكر الفروق أن الفروق التي ذكروها هي ثمانية، وأن أي فرق

منها لا يصلح، وإذا كنت تذكر أن هذا قسم وهذا قسم؛ عقليًّا أطالبك بفرقٍ واحد واضح، ليس هناك فرقٌ مضطرد، هذه أقوال القائلين.

وقد بالغ بعضهم فقال: إن أكثر اللغة مجاز، هذا قاله أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جنِّي، وإليه يميل الشريف المرتضى المعتزلي القرن الخامس، يقول: **وليس يجب أن يؤخذ العرب بالتحقيق** –أي بالحقيقة في كلامها– **فإن تجوزها واستعارتها أكثر**. والمعروف بهذا القول هو ابن جني، رد عليه كثيرون منهم شيخ الإسلام في رسالته رسالة «الحقيقة والمجاز» هي مطبوعة ضمن الفتاوى في المجلد العشرين، يقول: **وهذا الكلام لا يقوله مَن يتصور ما يقول، أن أكثر اللغة مجاز**. وابن جني له فضيلةٌ وذكاءٌ وغوصٌ على المعاني الدقيقة في سر الصناعة والخصائص وإعراب القرآن وغير ذلك، وهذا الكلام إن كان لم يقوله؛ فهو أشبه بفضيلته، وإن قاله فالفاضل قد يقول ما لا يقوله إلا مَن هو من أجهل الناس، أكثر اللغة مجاز؟!، إذن؛ بداهيات هذا التقسيم أن الأصل هو الحقيقة، إذن؛ أكثر اللغة على خلاف الأصل، بل قال بعضهم: **إن اللغة كلها مجاز**. حكاه ابن الأثير في المثل الثائر عن قوم، وحكاه العلوي عن البعض ولم ينسبه لأحد، ونسبه الزركشي في «البحر المحيط» إلى عبدالله بن الطوير.

من أدلة ابن جنِّي على كون أكثر اللغة مجاز؛ ما يتعلق بالأفعال، أنا أقول مثلًا: قام زيدٌ، قام زيدٌ هذا يشمل جميع أنواع القيام، والقومة التي كانت من زيد هي قومة واحدة، إذن إطلاقها على هذه القومة الواحدة من باب المجاز، لأن قام؛ يتضمن جميع أنواع القيام، –شوفت الجنون هذا من أين إلى...؟ هوَس–.

المذهب الثاني: القول بعدم وجود المجاز في اللغة والقرآن معًا.

وممن ذهب إليه أبو إسحاق الإسرائيلي، وهو إبراهيم بن محمد أبو إسحاق توفي سنة ٤١٨، وشيخ الإسلام ابن تيمية، طبعًا ذكر كثير ابن الناس أن ابن تيمية لجأ إلى هذا القول سدًّا للذريعة وهذا باطل، وسأرجع وأذكِّر بهذه النسبة في بداية حديثنا عن إبطال المجاز –بإذن الله ﷻ–.

ما يتعلق بابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أنبه إلى أمر: نسب الدكتور عبدالعزيز المطعني إلى شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم القول بإقرار المجاز أيضًا، ينكر المجاز ويقول بالمجاز، أول ما يسبق إلى ذهنك ماذا؟ التناقض، تنكر المجاز وتسوِّد الصفحات، تلك الصفحات، تلو الصفحات، ثم تأتي تقول بالمجاز وأنت لا تشعر، طيب؛ وكذلك ابن القيم، واستدل بنوعين من الأدلة:

أولهما: كثرة التأويلات المجازية الواردة في كلامهما.

ثانيهما: ورود المجاز صريحًا بلفظه ومعناه في حر كلامهما.

وزاد عند الحديث عن ابن القيم دليلًا **ثالثًا**: وهو أن لابن القيم كتابًا خاصًّا في علم البيان تحدث فيه عن المجاز بالتفصيل، وهو بهذا ليس من القائلين به فقط، تذكرون ابن القيم وقفته ضد المجاز؟ الطواغيت الأربعة التي ذكرها في كتابه «الصواعق المرسلة»؟ أحدها المجاز، الطواغيت الأربعة، التأويل، والقول بظنية الأدلة اللفظية، والمجاز، والقول بأن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين، هذه الطواغيت الأربعة، مع ذلك صار قائلًا بالمجاز، يقول: فهو بهذا ليس من القائلين به فقط، بل يعتبر من المساهمين في بناءه. رسالة «المجاز في اللغة والقرآن»، أيضًا له رسالة «المجاز عند شيخ الإسلام وتلاميذه بين الإقران والإنكار» رسالة مستقلة، وقد قلده في تلك الدعوى بعض مَن كتب في المجاز –ما أسميه–، أقول: لقد أخطأ المطعني في دعواه وما ساق لها من أدلة وذلك لما يلي:

أما دليله الأول: وهو ورود التأويلات المجازية في كلامهما، فإلزام المطعني لهما بالمجاز بذلك خطأٌ بيِّن، ولن يَسلَم من المطعني أحدٌ إذا حاججهم بهذا الأسلوب، لأنه سيأخذ كل منكرٍ للمجاز بما يرِد في كلامه من بعض صور الاتساع في اللغة، بينما الاختلاف في اصطلاحٍ معين له أحكام معينة.

أما ورود المجاز بلفظه ومعناه في حر كلامهما؛ فلا ينهض دليلنا على دعوى المطعني لأن الذي استقر عليه رأيهما هو باعترافه رد المجاز، فكيف تنسب إليه هذا وهذا؟ فأي عبرةٍ لإقرارهما به بعد أن أنكراه بهذا التفصيل العريض.

أما اعتماده على كتاب «المشوِّق إلى علوم القرآن»؛ اعتمد عليه فيما يخص ابن القيم، فخطأٌ بيِّن أيضًا إذ الكتاب المذكور ليس له، طُبع هو الآن منسوبًا إلى ابن دقيق(٠١:٣١:٠٣)، الكتاب مطبوع الآن محقق، والمطعني ما شاء الله ينسبه إلى ابن القيم.

أيضًا من القائلين بنفي المجاز في اللغة والقرآن؛ ابن القيم في عددٍ من كتبه، بل كما ذكرت عدَّه من الطواغيت الأربعة، وعطله من وجوهٍ كثيرة، ومن الغريب الذي لا يلتفت إليه كثيرٌ من الناس؛ الأمثلة المجازية التي ذكرها ابن القيم، حديثه عنها أوسع بكثير من إبطاله إجمالًا، أبطله من أكثر من أربعين وجه، ثم ذكر الأمثلة التي يشير إليها، المجازيون، مثالًا مثالًا، ومن المعاصرين عددٌ غفيرٌ من العلماء والباحثين ومن أبرزهم من الأئمة ابن بدران والسعدي والقاسمي والشنقيطي، طبعًا أنا ذكرت المصادر هنا كل واحد أذكر له مصدر، بالنسبة للشنقيطي؛ عزا الشيخ العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح نَظم الورقات» والدكتور مصطفى صياصنة له رسالة جميلة عنوانها: «بطلان المجاز»، عزوا إلى الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ المذهب الثالث الذي سيأتي، وجود المجاز في اللغة وعدم وجوده في القرآن، هذا المذهب الثالث، وهو خطأٌ منهما، بل مذهب الشيخ في تلك الرسالة؛ منع جواز المجاز في المُتعبَد للإعجاز، هذا عنوان الـ..، بل مذهب الشيخ في تلك الرسالة نفي المجاز مطلقًا، يقول: والذي ندين الله به ويلزم قبوله كل منصفٍ محقِّق أنه لا يجوز إطلاق المجاز في القرآن مطلقًا على كلا القولين، -ركزوا- أما على القول بأنه لا مجاز في اللغة أصلًا وهو الحق..، -كلمة وهو الحق بين..، يبدو أن هذه..- فعدم المجاز في القرآن واضح، وقد أكد موقفه هذا في مذكرته المعروفة، قال: **وقد بيَّنا أنه لا ينبغي للمسلم أن يقول أن في كتاب الله مجازًا، والتحقيق؛ أن اللغة العربية لا مجاز فيها.**

وأيضًا من المعاصرين: العلامة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ، وكذلك العلامة الشيخ الألباني، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ الفوزان وغيرهم، ذكرت مصادرهم.

لاحظتم أن المتقدمين قلة هنا، لأن كثيرًا من المتقدمين تم إغفال أسماءهم في هذا الباب، هناك سياسة يتبعها هؤلاء وهي سياسة الجمهرة، وهذه السياسة لابد منها في كثرة ذكر القائلين بقول الله، هذا يؤثر على بعض منهم، بل على كثيرٍ منهم، لا ينظر إلى جوهر المسألة، ينظر إلى القائلين، كم هنا؟ ٥٠، وهنا كم؟ ٤٩، هذا (٠١:٣٥:٢١)، لا ليس هذا.

المذهب الثالث: القول بوجوده في اللغة، دون القرآن والسنة.

وممن قال بذلك داوود الأصبهاني -داوود الظاهري-، وابنه أبو بكر، كل مَن أذكر؛ أذكر المصادر له، ومحمد بن خويز منداد من المالكية، هذا توفي سنة ٤٠٠ وهو من المالكية السلفيين المعروفين، حملَتُه على المتكلمين حملة عنيفة، وهو من العلماء، ولذلك تجد أن المالكية المتأخرين يهمشونه،

وهناك رسالة علمية عن آراءه الأصولية، وكذلك ابن القاص توفي سنة ٣٣٥ وهو شافعي، ومنذر ابن سعيد البَلُّوطي ٣٥٥، والذي صنَّف مصنفًا في نفي المجاز عن القرآن، وكذلك أبو الحسن الجزري، وأبا عبدالله بن حامد، وأبو الفضل التميمي من الحنابلة، وإليهم يميل الإمام ابن عبدالبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ توفي سنة ٤٦٥، هذه أقوال القائلين بأن المجاز موجود في اللغة وليس موجودًا في القرآن، سنذكر الأدلة إن شاء الله فيما بعد.

نقف عند هذا الحد، والله أعلم، وصل الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

جزى الله فضيلة الشيخ على ما قدم، وأسأل الله أن يجعله في ميزان حسناته.